المذاهب الاجتماعية والاقتصادية العظمى

٢ — نظـــرة عامة

للدكتور محمد غلاب

لقد بسطنا فى الفصول السالفة مشكلة الملكية والعمل وما تفرع منها مع لزمن من معضلات اقتصادية واجتماعيـة تختلف أهميتها كثرة وقلة باختلاف نتائجها ، ثم عرضنا فى الكلمة الأخيرة للمذاهب الاجتماعية العظمى التى تشعبت من مبادئ اقتصادية ، فأبنا أنها قسمان متعارضان يشغل كل منهما طرفا مقابلا لما يشغله الآخر من حيث النظريات والأسس التطبيقية والنتائج الفعلية فى الحياتين المـالية والعمرانية ، وقد أسلفنا أن الطرف الأول منهما يدعى بمذهب الأحرار ، وأن الثانى شعبتان متفقتان فى بعض المبادئ ، مختلفتان فى بعضهـا الآخر ، وهما شعبتا الشيوعية والاشتراكية . ولمـا كنا قد بسطنا فى الفصل السالف مذهب الأحرار وأبنا ماله وما عليه ، فقد وجب علينا أن نلم اليوم بشعبتى الطرف المعارض . وينبغى أن نقرر بدءا أن الباعث لنا على جعلهما شعبتين من طرف واحد هو اتفاقهما فى مبدأ وجوب هدم الأنظمة الحاضرة لعدم صلاحها فى نظرهما للمجتمع واستبدالها بغيرها أدنى منها الى العدالة وأقرب الى تعميم النفع فى الإنسانية إلى آخر ما توهمـاه ، ولكننا إذا أغضينا عن هـذا الاتفاق فى وجوب الهدم ألفيناهما مذهبين متباينين ، لكل منهما طابعه الخاص وميزاته الشخصية ، ولهذا يؤسفنا كثيرا ما نشاهده فى مصر من خلط الكتاب الذين يزجون بأنفسهم فى ميادين معالجة هـذه المشكلات فى الصحف ، وهم لا يكادون يتبينون الفروق البارزة الملموسة بين الشيوعية والاشتراكية ، ولعل هذا الخلط من الكتاب الذين يعرضون لمـا لا يجيدون هو السبب فى تخبط الرأى العام فى الحديث عن هذه المذاهب تلك الهيئة الأنيقة التى يضمرنا تيارها فى هـذه الأيام دون أن يتعقلها الكثيرون منا أدنى تعقل ، فمن توحيد الشيوعية والاشتراكية ، إلى المزج بين الديموقراطية والاشتراكية ، إلى الخلط بين هذه الأخيرة وبين مبادئ الإسلام ، الى الجزم بأن تغيير نظام توزع الثروة هو عينه تنفيذ شعيرة الزكاة الاسلامية مادام أن كليهما أخذ من الأثرياء وإعطاء الفقراء ، إلى التخبط بين المساواة فى الحقوق والواجبات وبين إلغاء الطبقات أو بين العدالة القانونيـة والعدالة الاجتماعية وما الى ذلك من النثر فى ثياب الاحكام الخاطئة وعاصفة الأوهام الضارة .

ونحن لا نرتاب فى أن هؤلاء المواطنين الأخيار لو عرفوا حقائق هـذه المذاهب وماتنطوى عليه من مبادئ وما ينجم عن تطبيقها من نتائج لاحتاطوا فى أحكامهم ولتريثوا فى دعاياتهم ، ولتجنبوا الخلط بينها وبين المبادئ الإسلامية ، ولبدءوا على الاندفاع فى هذه التيارات قبل استكناه دخائلها .

هذا كله من جهة ، ومن جهة أخرى فإننا نرى أن هذين الطرفين المتعارضين : طرف الاحرار من ناحية وطرف الشيوعية والاشتراكية من ناحية ثانية هما التياران اللذان يتجاذبان العالم اليوم ويتنازعان البقاء فى الفوز بأكبر عدد ممكن من أمم الغالبة والمغلوبة ، فبينما نشاهد الولايات المتحدة — وموقفها الاقتصادى زاهر هنيء كما نرى — تعتزم العودة الى مبدأ الأحرار الذى كان سائدا فى بلادها قبل الحرب والذى لم يكن عدولها عنه مؤقتا إلا خضوعا لضرورة الأحكام العرفية ، ونشاهد كذلك أن أرباب الحل والعقد الاقتصاديين فيها يجزمون بأن هذا هو المنهج الوحيد الذى يمكن سلوكه للوصول الى النجاح والسعادة . على حين نرى أن أكثر شعوب أوروبا — وحالتها الاقتصادية هى على مانعلم من الفاقة التى بلغت حد الحروجة — قد أخذت تلتجيء الى الحكومات وما تملكه من تشريعات خاصة عنيفة عسى أن تجد فيها سلامتها من هلكة الفقر رغم مافى تلك التشريعات من عدوان على الحرية الفردية .

وأياما كان فسنبدأ اليوم بحثنا بعرض المذهب الشيوعى معلنين أننا سنتناوله من حيثيته الاجتماعية فحسب ، معرضين عن جانبه السياسى الذى له اعتبارات أخرى ليس فى مجالة الشؤون الاجتماعية ميدان لها ، وإليك البيان :

المذهب الشيوعى

لقد ظهرت الشيوعية كحدث من الأحداث الاجتماعية فى أكثر العصور التاريخية ، ففى أسبارتا يشير اليها " ليكورجوس " فى تشريعاته إشارات جلية وإن لم تكن عامة . وفى جمهورية أفلاطون تلفى الدعوة اليها واضحة والتبشير بها قويا شاملا وإن كان قد تنبه بعد تنوجه إلى بطلان نظريته فيها وأعلن أنها وهمية غير ممكنة التحقيق وعدل عنها فى كتاب " النواميس " الذى يمثل أدق آرائه وأكثرها رصانة وثباتا . وفى فارس نشاهد " مانيس " يتخذها أساسا من أسس فلسفته وينادى بوجوب تعميمها كوسيلة من وسائل القضاء على الشر المنتشر فى الإنسانية . وفى القرون الأولى بعد المسيح نرى آباء الكنيسة يحضون عليها باسم العدالة والإنصاف ، وفى القرنين السادس عشر والسابع عشر نجد " توماس موروس " فى انجلترا ، و " فينلون " فى فرانسا ، و " كامبانيلا " فى إيتاليا يقومون بمجهود قوى فى سبيل إذاعتها بين جميع البيئات التى يمكن أن تسمع أصواتهم . وفى القرن الثامن عشر نرى " بابوف " و " موريلى " فى فرنسا يرسمان الشيوعية فى صورة فاتنة خلابة ويدعوان الآونة التى تشمل فيها العالم كله باسم العصر الذهبى البدائى الذى كان يفيض السعادة على الجميع قبل أن تفسد البشرية .

غير أنه ينبغى أن نعلم علم اليقين أن كل هؤلاء الفلاسفة والمشرعين والمصلحين النظريين لم يكونوا من رجال الاقتصاد ولا من علماء الاجتماع بالمعنى الحديث الدقيق لهذه الكلمة ، ومن ثم يجب علينا أن ننبه إلى أن فكرة تسيير الجماعات البشرية بنواميس طبيعية تسودها سيادة تامة كانت بعيدة عن أذهانهم كل البعد ، وإنما كانوا جميعا يدعون إلى هذا المذهب باسم المثل الأخلاقى الأعلى ، وهو تحقيق العدالة التى كان كل واحد منهم يدركها إدراكا ذاتيا خاصا ، لا موضوعيا تاما ، فنشأت عن هذا للعدالة صور نسبية أو اعتبارية ، وفوق ذلك فإن نظراتهم كانت مقصورة على بعض جوانب المسألة دون بعضها الآخر فلم يحيطوا علما بالنتائج الخطيرة المترتبة على تطبيق هذه المبادئ . ولقد حملهم هذا القصور فى النظر على الاعتقاد بأنه من الممكن تغيير الأنظمة الاجتماعية بغتة سواء أكان ذلك عن طريق التشريع أو بوساطة إجراءات عنيفة .

ومهما يكن من شىء فإنه يجب علينا أن نبين ابتداء أن أولئك المفكرين الذين دعوا إلى هذه المبادئ كانوا فى العموم متشائمين حذرين من الفرد ضعيفى الثقة إلى حد بعيد ، ولذلك كانت الأنظمة التى يحلمون بها تضعه دائما تحت وصاية ضيقة الإطار . وقد صير هذا الضغط الاجماع منعقدا على أنه إذا كانت الشيوعية مبدأ مساواة ، فانها ليست ديموقراطية البتة لما فيها من خنق حرية الفرد و إذابته تحت أقدام الجماعة .

ومن أهم أسس هذا المذهب — بعد وضع الفرد تحت وصاية المجتمع — وجوب إلغاء الملكية الشخصية إلغاء تاما سواء فى ذلك مواد الاستهلاك وثمار العمل وآلات الإنتاج ، وهو لا يعرف من أنظمة التوزيع غير نظام واحد هو الأخذ من المنتجات العامة بقدر ما تدعوا اليه حاجة الاستهلاك ، وفى هذا يقول " توماس موروس[1] " فى كتابه " إيتوبيا " ما يأتى : " كل فرد يعمل حسب ميوله ، ولكن يجب أن يعمل الجميع ، وثمار العمل يجب أن تعد للجميع " . وفى هذا أيضا يقول "لينين" فى كتابه " الدولة والثورة " ما نصه : " إن تقسيم المنتجات لم يعد بعد يتطلب أن تحدد الجماعة لكل فرد منه نصيبه الذى يعود إليه من ثمار أعماله ، وإنما كل فرد سيكون منذ الآن حرا فى أن يأخذ ما يحتاج اليه " .

و ينبغى أن نشير هنا كذلك إلى وجهة نظر أساسية عند أولئك المفكرين النظريين وهى أن ذلك الوضع الاخلاقى المثالى الذى تضع فيه الشيوعية نفسها يلزمها بأن تعد فى العموم كل وسائل الثراء والملكية الفردية ونشاط الإنتاج وحركات الإيتمار منابع خطرة للافساد

---

(١) توماس موروس هو مفكر انجليزى متطرف ، وقد اشتهر بآرائه الوهمية الخارقة وكان وزيرا للعدل وقد أبى أن يعترف بالسلطة الروحية لملك هنرى الثامن فقطع رأسه فى سنة ١٥٣٥

تجب إبادتها لتحقيق المثل العليا وفى طليعتها العدالة والمساواة . ولهذا لما كان فى إبادة هذه الوسائل تضحية باللذائذ الشخصية ، فقد دعا بعض أنصار هـذا المذهب الأولين كأفلاطون وآباء الكنيسة إلى القناعة وتضييق حدود الحاجات الفردية. وفى هذه النقطة بالذات تبتعد البولشيفية عن الشيوعية البحتة القديمة التى دفعت إليها المثالية الأخلاقية — وإن كانت صادرة عن فكرة خاطئة — إذ أن لينين فى ذلك الكتاب السالف نفسه يدعو أنصاره إلى مضاعفة القوى الإنتاجية والعمل على امتداد سلطانها إلى أكثر الحدود الممكنة ، وبالتالى هو أبعد ما يكون عن الدعوة إلى تحديد اللذائذ والرغبات .

نقد هذا المذهب :

يلاحظ العلماء من الناحية النظرية قبل كل شيء أن منهج المذهب الشيوعى قد أسس على فكرة مثالية لم يعمل فيها حساب ألبتة للتجربة العملية ، ولا ريب أن فقدان هذا الأساس الجوهرى منه وهو تحديد الأحداث الاجتماعية يجعله فى نظر البحث الحديث خميلة الأهمية إن لم يضعه فى عداد المبادئ المختلة القواعد والأركان .

ومن دواعى الأسف أن هـذا المذهب محبب إلى جماهير الأمم وأكثرياتها الغالبة ، وهؤلاء أنفسهم هم الذين لا يستطيعون إدراك أن هناك نواميس طبيعية تسود المجتمعات وتنظمها حسب اقتضاءات الضرورات القاهرة ، وفى هذا يقول دوركيم : "إنه لا يوجد ولا عدد قليل من العقول هو الذى تتغلغل فيه هذه الفكرة الصحيحة التى مؤداها أن الجماعات خاضعة لقوانين ضرورية ، وأنها بهذا الخضوع ذاته تؤلف النوع الطبيعى ... وقد نشأ عن هذا الجهل تصور أن أنظمة المجتمعات تغير عن طريق المعجزات أى بدون التجاء إلى معونة الطبيعة .

وفى الحق أن دراسة علم الاجتماع تظهرنا على ذلك التماسك المتين الذى يربط بين مراحل التطورات الاجتماعية أى تبين لنا ما نحن مدينون به للماضى وتحذرنا من ذلك السراب الخداع الذى يبدو لأعيننا من خلال تلك التغيرات الفجائية .

وإذا كان المذهب الشيوعى يحتوى من الوجهة النظرية على هـذا العيب الأساسى ، فإن الذى لا ريب فيه من الناحية العملية تكون أكثر موطنا الأخطاء وأشد تعرضا للنقد ، بل للهدم ، وهذا هو الذى كان بالفعل ، فقد سددت إلى قلبه سهام جادة من النقد الإيجابى المؤسس على التجربة والمشاهدة كذلك السؤال العويص الذى اتجه إليه منذ زمن غير يسير ولا تزال الجبهة المعارضة تنتظر الإجابة عليه حتى الآن وهو : كيف يمكن أن يضمن القائمون بتنفيذ هذه المبادئ إرضاء الحاجات المعتدلة المشروعة التى يتطلبها البعض ويقتصر

عليها ، بل كيف يستطيعون تحقيقها ضد أولئك الجشعين الذين لا تقف حاجاتهم عند حدود التوسط والاعتدال ؟ وفوق ذلك فإن نظرية الاستهلاك من مجموعة الإنتاج العام تتطلب من الجميع أن يكونوا بالضرورة فى أسمى أوج العدالة والنزاهة والخيرية حتى يشعروا بأنه يجب عليهم أن يعملوا أقصى ما فى وسعهم لزيادة المحصل العام ولا ينفقوا منه إلا بقدر الحاجة الماسة لكى ينال كل فرد حظه من الرضى والاطمئنان ، وتلك هى الحالة الوحيدة التى يمكن فيها تطبيق هذا المذهب ، ولا نحسب أن أنصاره قد وصلت بهم الجرأة إلى حد ادعاء بلوغ الإنسانية هذه المرتبة من الكمال . ومن أنصع الأدلة على خطأ هذه المبادئ تلك النتائج السيئة التى كشفت عنها التجربة المريرة التى عانتها الدولة الروسية فيما بين سنتى ١٩١٨ و ١٩٢١ والتى أظهرت فى جلاء سطحية أولئك النظريين الذين لم يتنبهوا إلى الرذائل الإنسانية ، وفاتهم أن يوقنوا بأن الزراع سيسيئون زراعة الأرض إذا لم يجنوا ثمار أعمالهم بهيئة شخصية ، وأن العمال لا يطبقون قانون العمل تطبيقا دقيقا إذا لم تعد عليهم نتائج مشقتهم بطريقة مباشرة . ولذلك ألفى القادة الروسيون أنفسهم — بإزاء تلك النتائج الأسيفة التى أسفرت عنها تجاربهم — مضطرين إلى العدول عن تلك المبادئ الوهمية ، ولم يجدوا بدا من الالتجاء فى سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٢ إلى تأسيس سياسة اقتصادية جديدة عادت أدراجها إلى احتضان مبدأ الفائدة الفردية وإن كانت قد ظلت محتفظة بإطار شيوعى واشتراكى وهو ذلك المزيج الذى يؤلف البولشيفية . ومن مميزاته أنه كثير الانعطاف نحو الاعتدال الذى اضطرته إليه ظروف الفشل القاسية .

المذاهب الاشتراكية

حد علماء الاجتماع الاشتراكية فى معناها الحقيق بأنها هى : " مبدأ يكل إلى الدولة تدريجيا التصرف فى جميع وسائل الإنتاج وتحديد سيرها وتحقيق توزيع المنتجات لضمان العدالة المفقودة فى الأنظمة الحاضرة " .

ولكن ينبغى أن نعرف أن هذا التعريف للاشتراكية هو حسب أصولها الأساسية ، ولهذا لا يتناول جميع الفروع التى نالت حظا وافرا من التطور أبعدها عن المبادئ الأولية .

وأيا ما كان فإن الاشتراكية ليست مذهبا واحدا وإنما هى عدة مذاهب يختلف بعضها عن بعض فى ثانوياتها وأغراضها وإن تكوينها جميعها حديث نسبيا ، إذ أنها قد ظهرت للمرة الأولى كنظريات متناثرة ذات أنصار فى فرنسا وانجلترا فى أوائل القرن التاسع عشر . وأشهر دعاتها فى ذلك الحين "سان سيمون" و "فوريه" الفرنسيان ، و "روبير أوين" و "روبسون" الإنجليزيان ، وكان إزهار هؤلاء جميعا حوالى سنة ١٨٢٠

وبعد ذلك العهد طفقت هـذه المذاهب تقف على أقدامها تدريجيا ، بل حملت تثبتها فى أرض أوربا شيئا فشيئا حتى صار لها على ممر السنين ذلك التيار القوى الذى يكاد الآن يجتاح الأخضر واليابس إلا فى البلاد المتماسكة المحتفظة بكيانها كالولايات المتحدة .

ولكى نرسم لك صورة صادقة بقدر المستطاع من هذه المذاهب يجب علينا أن نبدأ بتقسيمها وتمييزها من حيث المنهج و إليك إجمال هذا :

إذا تعقب الباحث نشأة هـذه المذاهب وظروف تكوينها ألفى أنها — كالمذهب الشيوعى الذى أسلفنا الحديث عنه آنفا — تقف نفسها حينا موقف المتطلع إلى أنبل الغايات الخلقية وأسماها وهى العدالة، وفى هـذه الحالة تدعى باسم الاشتراكية الوهمية . ومن أشهر دعاة هذه المبادئ الاشتراكى الفرنسى " لويس بلان " الذى اجتازت نظرياته أوربا كلها إبان الثورة الفرنسية الثالثة فى سنة ١٨٤٨

وحينا آخر نشاهد دعاة الاشتراكية يتركون الأوهام والأخيلة ويلتجئون إلى الأحداث الواقعية يؤيدون بها مواقفهم على نحو ما يفعل أنصار مذهب الأحرار ، وتدعى المبادئ المؤسسة على هذا النحو باسم الاشتراكية العلمية . وأول زعمائها هو " كارل ماركس[1] " الذى كان يريد أن يثبت أن ضرورة الحياة نفسها — بدون أى التجاء إلى المبادئ الأخلاقية و أدنى تحكك بالمثل العليا — هى التى تستلزم أن تستبدل الجماعات الحالية نجماعات أخرى تدين بالاشتراكية وتطبقها تطبيقا عمليا دقيقا . وكيفية تحقيق هـذا فيما يزعم ، هى أن التطورات الاقتصادية الحالية وانتشار الآلات الميكانيكية ، وفقدان التناسب الذى يزيد ويتضاعف باطراد بين القوى المنتجة من ناحيـة ونظام الإنتاج وتوزيع المنتجات من ناحية ثانية . كل ذلك سيقذف بالثروة بين أيدى الرأسماليين، وهكذا تنتزع الملكية بطريقة آلية من أيدى صغار الصناع والزراع والتجار والعمال، وإذ ذاك تتركز رؤوس الأموال فى عدد جد يسير من الأفراد ويهوى الباقى إلى طبقة الصعلكة فيزداد عددها كثيرا ، وحينئـذ تقع الثورة النهائية التى لايمكن تجنبها البتـة . وليس لتحقيق هـذا المصير المرتقب — فيما يرى كارل ماركس — إلا شرط أساسى واحد هو أن طبقة العمال يجب أن تكون على أهبة تامة للاستيلاء على السلطة .

ومن هذا يتبين أن كارل ماركس يدعو إلى إشعال نار النضال بين الطبقات ويحض العمال على الوقوف بالمرصاد للرأسماليين إلى أن تتاح لهم فرصة الانقضاض عليهم . ولا يخفى

---

(١) كارل ماركس هو الاشتراكى الألمانى الأشهر، وقد ولد فى تريف فى سنة ١٨١٨ وهو مؤلف الكتاب الثورى الأعظم " رأس المال " وقد ظهر فى سنة ١٨٦٧ وهو أشد المؤلفين تحمسا لنظرية نضال الطبقات وايجاد اتحاد دولى للعمال ، توفى فى سنة ١٨٨٣ .

مافى هذه الآراء الفجة من أخطار شنيعة ، أولها تمزيق وحدات الأمم وبث عناصر الشقاق بين صفوفها ودفع بعضها إلى تربص الدوائر بالبعض الآخر ، وحسب أننا — بإزاء هذا كله — لسنا فى حاجه إلى التنبيه إلى أخطاء أولئك السطحيين أو المغرضين الذين يحاولون تقريب هذه المبادئ الوحشية من تعاليم الإسلام المفعمة بالسماحة والخيرية والتى تأمر اتباعها بأن لا يحقدوا على أحد ، بل بألا يلتفتوا إلى ماعند الغير من ثروة إذ يقول القرآن : " ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى " .

ومهما يكن من شئ ، فان موضع الدهش فى مذهب كارل ماركس هو أنه لايرسم لنا صورة واضحة من جماعته الاشتراكية المقبلة ، وإنما هو يقتصر على ذكر جانب ضئيل من مميزاتها ، بل إنه أحيانا يقدم إلينا عنها فكرة تخيلة شاحبة ولكنها حقيقية بدون ريب ، إذ يقول : " وعند ذلك لن تكون فى الدول سلطة سياسية بمعنى الكلمة " . وحسبنا هذا التعبير من أكبر زعماء الاشتراكية فى العصر الحديث لتبين القيمة الحقيقية لهذه الجماعات .

هناك مذهب ثالث من المذاهب الاشتراكية وهو الذى يتوسط فى الأمر فيجمع بين الأسس الأخلاقيـة التى جعلها أنصار الاشتراكية الوهمية دعائم مذهبهم وبين المبادئ الاقتصادية التى أقام كارل ماركس قواعد مذهبـه عليها ، وتلك الاشتراكية الفرنسية التى بشر بها "جان جوريس" .

وأخيرا يوجد منها مذهب رابع يعتنق بعض الشيء وهو بولشيفية روسيا التى تتألف من مبادئ شيوعية وأخرى اشتراكية ماركسيه . وقد ألجأها إلى هذا المزج ماعانته فى حياتها التى تلت اعتناقها المبدأ الشيوعى كما أسلفنا .

يعتبر الباحث فى أسس جميع هـذه المذاهب على نقطة عامة توحد بينها توحيدا يلفت النظر ، فمن أهم هذه النقط وأجدرها بالعناية فكرة التطور الاجتماعى الإجبارى الذى يجب أن يمر بعدة مراحل . ويدعو العلماء هذه الفكرة باسم التحديد الاجتماعى ، وقد لوحظت فى مبادئ : سان سيمون ، وفوريبـه ، وبرودون ، ولكنها قد اتخذت لدى كارل ماركس صورة جلية وصارت نظرية ذات كيان متين ، وهى تعرف الآن باسم نظرية " المادية التاريخية " ومجملها أن الأحداث الاقتصادية والظواهر الاجتماعية أى أن أساليب الإنتاج فى الحياة المادية هى التى تحدد فى العموم جميع الأنظمة الاجتماعية والسياسية والعقلية فى حياة المجتمع ، فالرحى التى تدار بالأذرع مثلا هى التى تنشأ حولها جماعة ذات مولى مطلق التصرف ، والمطحن البخارى هو الذى يكون جماعة ذات رأس مال صناعى . ومن ثم لم يكن كل النشاط السياسى والقانونى والأخلاقى والدينى والعقلى إلا بناء فكريا أساسه الحقيقى هو النشاط الاقتصادى ، ومعنى هذا أن الحياة العقلية والروحية فى كل جماعة هى انعكاس لحياتها المـاديه .

ونحن لانحسب أننا فى حاجة إلى أن العناصر الأولى للتعقل المنطقى تهتف بنبذ هذه النظرية الخاطئة لسببين، أولهما : هو ذلك الأثر الجلى الذى نشاهده للحياة الروحية فى الحياة الاقتصادية ، وذلك الدور الهام الذى تلعبه العناصر النفسانية فى الحياة الاجتماعية والذى يقيم الصنع البراهين على أن المجتمع هو عقد روحى قد انتظمت حياته فى سلك من الشعور الوجدانى أكثر من أن يكون عصابة تأسست على دعائم الشركة المالية الخالصة ، والسبب الثانى : هو أن العوامل الاقتصادية ليست مادية محضه إذ أن من أهمها الابتكار وهو عقلى بحت والثقة وهى خلقية بحتة . وقصارى القول إن الحياة الاقتصادية إذا نقدت العنصرين العقلى والخلقى أو استولت على زمامها هوت الى الحضيض .

ومن هذه النقط أيضا أن ذلك التطور الضرورى ينعطف الى وجوب محو الفوضى الحالية التى تسود الوظائف الاقتصادية المنقاة فى الظروف الراهنة تحت رحمة تصرفات الأفراد واستبدالها بنظام خير منها يحصر القوى الانتاجية ويربطها بالدولة ربطا يختلف متانة ورخاوة باختلاف الحاجة الملحة فى كلتا الحالتين .

ومن هذه النقط الأساسية كذلك ماتصرح به الاشتراكية من أنها لا تريد إلغاء الملكية الفردية ، وإنما تريد تثبيتها على الدعامة الوحيدة التى تبدو لها عادلة ، وهى دعامة العمل التى تضمن شرعية الاستحقاق وباسم هذه العدالة وحدها أعلنت الاشتراكية الحرب على النظام الحالى للملكية ، لأنه — فيما ترى — نظام متعسف ما دام أنه يعتمد على تقسيم الجماعة الى طبقتين : أولاهما تمتلك أدوات الانتاج وتحتفظ لنفسها بدخل لم تنله بمجهودها ، وانما امتلكته باستيلائها على ثمار مشقة غيرها ، وثانيتهما هى الطبقة النشيطة التى لا تملك إلا عملها الذى يتسرب أكثر إنتاجه الى ذوى رؤوس الأموال ، وهذا هو بذاته معنى قول برودون : " إن الملكية هى السرقة " .

ومن أبعد وسائل الملكية عن العدالة وأشدها إدامة للظلم — فى نظر الاشتراكيين — هى وسيلة الميراث التى يطلقون عليها اسم الوسيلة الميكانيكية الشرعية التى تحقق دوام الظلم الأساسى الذى هو طابع المجتمع الحالى لأنه حتى لو كان منشأ الملكية الحاضرة هو مجهود الأجداد — وهو زعم باطل تاريخيا — فانه يكون من الظلم أن يرث رجل نتيجة نشاط أجداده ، لأن هذا الوارث ينال بالميراث ثروة لاتتلاءم مع قيمته الشخصية أو كفايته الفردية ، وفى هذا من توسيع الهوة بين الملكية والعمل ما فيه ، فى حين أن العدل يقضى بتقاربهما ، بل بتعانقهما .

على أن فريقا من الاشتراكيين — لكى يرضى العاطفة الأبوية ويشجع العاملين من رؤساء الأسر على مواصلة النشاط — قد اعتدل نوعا ما ، فأقر نظام ميراث الملكيات الصغيرة على ألا يتعدى ذلك الدرجة المباشرة فى الخط المستقيم ، وقد أحاط هذا القبول بتحفظ قاس

وهو فرض ضريبة خاصة على التركة تزيد ضخامتها بزيادة الملكية الموروثة ، ونحن لا يسعنا حيال هذا إلا أن نوقظ أولئك الذين يتخرصون بأن الاشتراكية هي مبادئ الإسلام من سباتهم ، ونسائلهم عن مصير تلك الأحكام الاسلامية الجوهرية وهي الميراث ثم نهمس في آذانهم بهذه العبارة راجين أن يتدبروها كما ينبغي وهي أن النبي الجليل قد أخبر بأن أول ما سينسخ من شريعته هو الميراث. فهل ترضون لأنفسكم أيها المتحكمون بالاشتراكية أن يكون على أيديكم هذا الانمحاء وأن يكون ذلك عن طريق الأساليب الخادعة البراقة ؟

ومن هذه النقط أيضا عناية الاشتراكية بالانتاج إلى حد جعله غايتها الأولى التي ترجحها أحيانا على العدالة نفسها ، فهي إذ تجابه المصانع الكبرى باسم المساواة لا تسمح بتضحيتها على أي حال ، وإنما هي على العكس تبذل جهدها في نموها وامتدادها ، وفي هذا يقول كارل ماركس : " إن الاشتراكية هي فلسفة المنتجين ". وأصرح من هذه العبارة ما أعلنه زعيم الاشتراكية البلجيكية " فاندير " حين قال " انه ليضيرنا قليلا أن يكون نظام الاشتراكية في توزيع الثروات أكثر عدالة من النظام الحالي إذا أدى تطبيق نظامنا إلى رجعية أو إلى توقف في امتداد القوى المنتجة " وهذا معناه في وضوح أنه إذا تعارض نمو الانتاج مع النظام العادل ضحوا بالثاني في سبيل الأول من غير تردد ، وفي هذا ما فيه من تناقض واضطراب .

نقاش ونقد :

من المآخذ التي يأخذها الناقدون على الاشتراكية أنها تحاول أن تضع في يد الدولة قوة بالغة حد النهاية عند ما تكل إليها ملكية جميع أدوات العمل ونظام الثروة وطرائق توزيعها وهم يصرحون بدءا بأن هذه السلطة الواسعة لا يمكن اتقاء أخطارها إلا إذا تحققت لدى القائمين بتنفيذ هذه الأنظمة فضائل أخلاقية مثالية ، وهذا النوع لا يكاد يعرف كثيرا لدى رجال الحكم حتى الآن . وإلى جانب هذا الكمال الخلقي ينبغي أن يكون أولئك المنفذون قد ظفروا بأوسع المعارف البشرية حتى يستطيعوا أن يعرفوا كفاءة كل فرد ومؤهلاته ومواهبه وميوله ويحددوا حاجاته ويكتشفوا الوسائل الناجعة لإرضائها . وإذا فرض أن هذا النظام قد حدد وأحصى ودوقب على خير ما يكون وأسندت مهمة حراسته والسهر عليه إلى جيش من الموظفين المختصين ، فإنه يخشى مع ذلك كله العدوان على الحرية الشخصية وتضييق حدودها . وفوق ذلك فإن الناقدين يرون أن إلقاء مقاليد الشؤون كلها بين يدي الحكومة يؤدي الى ضعف النشاط وفقدان ملكة الابتكار لدى الأفراد . وبهذا تقع كارثتان شديدتا الأثر ، وهما : القضاء على الحرية وانخفاض المستوى الاقتصادي إلى حد الإجداب .

ومن هذه المآخذ أيضا مارمت به الاشتراكية الأسرة التقليدية فى الصميم حينما هاجمت الميراث الذى هو أحد أسسها الجوهرية . ومنها كذلك أنها قد سددت سهما مسموما إلى قلب الوطنية حين أعلنت عالميتها . ولا يخفى ماينطوى عليه هـذا المبدأ من خطورة تبدو جليا فى إهمال مصالح الوطن ومنافعه عند مايجىء الامر بإهمالها من الرياسة الدولية .

وأخيرا إننا سنتعقب — فى انتباه و يقظة وتحفظ — النتائج التى ستسفر عنها التجارب فى الأمم التى سادت فيها الاشتراكية بعد هذه الحرب الأخيرة ، فتلك النتائج وحدها هى التى ستكون صاحبة القول الفصل فى صلاحية هذه المذاهب أو فسادها ، وفى عدالة هذا النقد المتجه إليها أو تجنيه عليها . ومهما يكن من الأمر فإننا نحمد الأقدار كثيرا على أن الرأسمالية لم تصل من الطغيان عندنا إلى ذلك الحد الرهيب الذى يرسم الاشتراكيون صوره فى لوحاتهم القاتمة ، والذى من شأنه أن يملأ نفوس بعض الطبقات حقدا على البعض الآخر ، ولا يفوتنا أن نسر إلى الداعين إلى الاشتراكية فى هذه البلاد باسم العدالة أو باسم الإسلام أنهم جميعون عن الصواب بعد الظلام عن النور وأن ننصح لهم قبل أن يعرضوا للتحدث فى أمر ما أن يتثبتوا منه و يحيطوا بعناصره وأسسه حتى لا تكون أحاديثهم عنه أوهاما أو أحلاما .

الدكتور محمد غلاب

أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين

الحسن أن نعامل العدو والصديق بالحسنى ، وهل يأتى الشر من جبل على الخير ، أنت إن إلى الصديق جعلته عدوك ، وإن أحسنت إلى العدو جعلته صديقك .

الخيام